تنبيهات ابن حجر في "فتح الباري" على منهج البخاري في "الصحيح"

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٣/٥/٩م   تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٣/١١/١٣م

خلود الحسبان*

الملخص

هذا البحث المسمى بـ(تنبيهات ابن حجر في "فتح الباري" على منهج البخاري في "الصحيح" أقدمه بين يدي القارىء الكريم راجية له النفع بهذه التنبيهات النفيسة على منهج الإمام البخاري التي كشف عنها أو أوضحها الحافظ ابن حجر في شرحه "فتح الباري". ولا يستغرب من عرف دقة البخاري وتحريه الشديد أن تتجلى له في كتابه "الصحيح" هذه التنبيهات -بل وغيرها- التي نجدها مبثوثة في كتبه وفي أبوابه وفي رواته وأسانيده وفي أحاديثه، وفي المناسبات بينها، وبعض أسرار منهجه. وآمل أن يساعد هذا البحث في إظهار كثير من الفوائد المكنونة النافعة والدقيقة في "صحيح البخاري" قلباً -وأعني به أحاديث النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، وقالباً-وأعني به تنبيهات الحافظ على المنهج الذي حفّ بهذه الأحاديث فأفلح في عرضها والتفنن فيها-.

"Clarifications of Ibn Hajar in "*Fateh al-Baari*" at the method of *al-Bukhari* in"*al-Saheeh*"

Abstract

This research is conducted to shed precious lights revealed and clarified by al-Hafedh Ibn Hajar in his narration "*Fateh al-Baari*". It is not surprising for those who know the accuracy of al-Bukhary and his strict investigation revealed to him in his book "*al-Saheeh*" to see such precious lights which might be disseminated in his books, chapters, narrators, resorts, sayings, occasions and some of his methodology secrets.

I hope this research would help in revealing many concealed accurate and useful benefits in "*Saheeh al-Bukhari*" that come directly from the nature of sayings of the prophet (peace be upon him), and of al-Bukhari's methodology of presenting and classifying Hadith.

* أستاذ مساعد، كلية الشريعة، جامعة آل البيت.

المقدمة:

الحمد لله الفتاح العليم والصلاة والسلام على من كان هديه نوراً ولطائف، يقتدي بها كل مصلٍّ وطائف.أمّا بعد،

فهذا بحث أقدمه ويهدف إلى إبراز التنبيهات النفيسة التي أوضحها العالم المحقق المدقق شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر على منهج الإمام البخاري في "الصحيح" –رحمهما الله تعالى، من خلال شرحه "فتح الباري".

لقد شرح الحافظ "صحيح البخاري" شرحاً يليق بمقامه، ولو لم يكن للحافظ إلاّ هذا الكتاب لكان فيه كفاية لبيان ما كان عليه من شخصية علمية فذّة، وما أوتيه من دقة فهم وعلم، وإحاطة واطّلاع.

وسؤال يطرح نفسه.. هل ضمّن الحافظ في شرحه تنبيهات عن دقائق منهج البخاري في "الصحيح" أو أنه كان مجرد شرح للأحاديث من غير زيادة على ذلك؟ ولأجل ذلك عزمت بعد التوكل على الله تعالى على جمع ما تفرق في ثنايا كتاب "فتح الباري" من تنبيهات على منهج البخاري في "الصحيح" مما أتحفنا بها الحافظ ابن حجر، فأردت –في هذا البحث– لفت الأنظار إليها وجمعها في صعيد واحد حتى يقف القارىء على المنزلة الرفيعة التي بلغها الإمام البخاري في الصناعة الحديثية–بل والفقهية– التي حفّت ب "صحيح البخاري" مما توصل إليه الحافظ ابن حجر باستقرائه الحثيث، ومما تلقّاه عن شيوخه وأبدع فيه.

الدراسات السابقة:

١. بحث بعنوان (الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل) للدكتور طالب حماد أبو شعر، كلية أصول الدين/الجامعة الإسلامية – غزة، وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية المجلد التاسع – العدد الثاني، (ص ٩٥ – ص١٤٢)، ٢٠٠١م. وهو بحث تحدث فيه الباحث بتفصيل موسع عن مسألة الإسناد النازل والإسناد العالي عند البخاري في صحيحه.
٢. بحث بعنوان (صيغة (قال لي، قال لنا) عند البخاري من حيث الغرض والحكم) للدكتور محمد زهير المحمد، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.

وقد أبان فيه الباحث الكلام حول هذه الصيغة بإسهاب، وتعرض في ثنايا بحثه إلى كلام الحافظ ابن حجر حول هذه الصيغة.

٣- كتاب بعنوان (الحافظ ابن حجر العسقلاني، أمير المؤمنين في الحديث) تأليف عبد الستار الشيخ، وهو ضمن (سلسلة أعلام المسلمين) والمنشورة في دار القلم،دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٤- رسالة ماجستير بعنوان:(استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري من الكتب التالية : (بدء الوحي والإيمان والعلم) "دراسة تحليلية" (للطالبة هدى محمد آل عبد الجبار، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز الجاسم، نوقشت بشعبة الحديث بكلية الدراسات العليا/ جامعة الملك سعود . الرياض، عام ١٤٢٥هـ.

٥- رسالة ماجستير بعنوان(استدراكات الحافظ ابن حجر على متقدميه في "فتح الباري" في الكتب التالية :(اللباس، الأدب، الاستئذان، الدعوات) "دراسة تحليلية" (للطالبة وسمية جويعد العجمي، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالله مرحول السوالمة، ونوقشت بشعبة الحديث بكلية الدراسات العليا/ جامعة الملك سعود . الرياض، عام ١٤٢٦هـ.

أمّا عن طريقتي في البحث فهي أني سلكت طريق الاستقراء ثم التحليل، وكنت أثناء قراءتي أدوّن تنبيهات الحافظ وتطبيقات عليها. وانقسم لي الكلام فيه على تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: شرط الحافظ في شرحه "فتح الباري"

المبحث الأول:تنبيهات ابن حجر على منهج البخاري في صناعة الأبواب

المبحث الثاني: تنبيهات ابن حجر على منهج البخاري في اختيار الرواة والأسانيد

المبحث الثالث: تنبيهات ابن حجر على منهج البخاري في متون الأحاديث

الخاتمة:

التمهيد: شرط الحافظ في شرحه "فتح الباري"

أولاً: شرطه فيما يورده من أحاديث:

جرت عادة الحافظ فيما يورده من أحاديث في الشرح أن يحكم عليها بإحدى طريقتين:

الأولى: بالسكوت.

الثانية: بالبيان.

وسكوته يعدُّ بياناً لأنه ذكر -رحمه الله- أن ما يورده من أحاديث فإنما هو بشرط الصحة أو الحسن.( ) وعلى هذا، فما سكت عنه فهو إما صحيح، وإما حسن.

وقد يسكت الحافظ عن الحكم على حديث ما ذاكراً – على الغالب- مَنْ رواه ومن أخرجه نحو:

تطبيق: قال أسامة بن زيد "أن النبي ﷺ كان يسرد الصوم فيقال: لا يفطر" أخرجه أحمد. ( ). ٢

وأما ما بيَّن حكمه بلفظ صريح فهو كثير:

تطبيق: ... ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية:

كحديث ابن مسعود "رب قتيل بين الصفين والله أعلم بنيته" أخرجه أحمد، وحديث عبادة: "من غزا وهو لا ينوي إلا عقالاً فله ما نوى" أخرجه النسائي.([3])

تطبيق: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عاد مريضاً يضع يده على المكان الذي يألم ثم يقول: "بسم الله " أخرجه أبو يعلى بسند حسن.([4])

وقال: ولأبي داود من حديث هلال بن عامر، عن أبيه: رأيت النبي ﷺ يخطب بمنى على بعير، وعليه برد أحمر وإسناده حسن.([5])

ثانياً: اشتراطه الاختصار

ذكر الحافظ في "مقدمته"( ) مراعاته مصلحة الاختصار، دونَ الهذر والإكثار.

والاختصار الذي سلكه الحافظ هو اختصار غير مخل، فلا يذكر أقوالاً لا فائدة فيها:

تطبيق: ذكر الحافظ في معنى "إلا الصيام فإنه لي" أن لأبي الخير الطالقاني أجوبة كثيرة نحو الخمسين، غالبها إشارات صوفية، وأشياء تكررت معنى وإن تغايرت لفظاً، ثم أورد منها الحافظ سبعة وعشرين قولاً، وقال: ولم أستوعب ذلك لأنه ليس على شرطي في هذا الكتاب.([7]).

تطبيق: وقال: ولهذا أشبعت القول فيه – أي في حديث جبريل – مع أن الذي ذكرته وإن كان كثيراً؛ لكنه بالنسبة لما يتضمنه قليل، فلم أخالف طريق الاختصار.([8])

ومن عنايته بهذا المقصد –الاختصار– فإن الحافظ كثيراً ما يستخدم الإحالات إلا إذا بعد العهد بالكلام المتقدم فإنه يعيد ذكره:

تطبيق: قال – بعد دفعه دعوى الاضطراب عن حديث في "البخاري" وكان قد بينه في المقدمة وإنما أعيد مثل هذا لبُعد العهد به.([9])

ولأجل الحفاظ – حسب ظني – على هذا الشرط فإنه غالباً([10]) ما يذكر العلماء من غير الثناء عليهم أو الدعاء لهم وتوجيه ذلك أن يكون دعا لهم نطقاً بلا كتابة، أو في نفسه.

وانسجاماً مع هذا الشرط **استخدم الحافظ الإحالات** بُعداً عن التكرار، فهو يحيل **على ما تقدم:**

تطبيق::قال الحافظ: تقدم بسنده مطولاً في "أحاديث الأنبياء" مع شرح مستوفىً.([11])

تطبيق: وقال في الضحاك: هو ابن شرحبيل، أو ابن شرحبيل المشرقي، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الإخلاص.([12]) أو يحيل على **ما هو آت:**

تطبيق: قال –رحمه الله–:...سأذكر ذلك في كتاب "الأدب" واضحاً إن شاء الله تعالى.([13]).

تطبيق: وقال: والكلام على المتن يأتي في كتاب "التعبير".(١٤).

ثالثاً: اعتماده منهج الاستقراء

استخدم الحافظ –رحمه الله– منهج الاستقراء وهو سبيل أصيل للخروج بقواعد أكيدة، وفوائد عديدة، واستخلاص نتائج سديدة، ثم هو يدعّم ما نحا إليه، ويشعره بالثقة إلى حد ليس بالقليل. فمن ذلك:

تطبيق: قال الحافظ: ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير. (١٥).

تطبيق: وقال: عرف بالاستقراء أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين(١٦).

تطبيق: وقال:... وقد سلك هذه الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب كما سيظهر في الاستقراء.(١٧)

تطبيق: وقال: لم أر هذه الجملة – فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجيله – في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة. (١٨).

تطبيق: وقال في حديث "إنما الأعمال بالنيات": تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة. (١٩)

تطبيق: وقال بعد ذكر أسماء الصحابة الذين رووا الحديث في الخوارج: فهؤلاء خمسة وعشرون نفساً من الصحابة، والطرق إلى كثرتهم متعددة كعلي، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمر، وأبي بكرة، وأبي برزة، وأبي ذر، فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. (٢٠)

المبحث الأول

تنبيهات ابن حجر على منهج البخاري في صناعة الأبواب

ترجمة الباب هي العنوان الذي استنبطه الإمام البخاري من الحديث أو الأحاديث التي رواها في الباب، وقد نُقل عن بعض الأئمة أنهم قالوا: فقه البخاري في تراجمه.(٢١)، فكان–رحمه الله– دقيقاً في رسمه عنوان الباب، إذ نجده أحياناً يجزم بالحكم على مسألة ما في الترجمة، وأحياناً يورد الترجمة بصيغة سؤال، وإذا أراد من الحديث أكثر من مقصد فإنه يعوم اللّفظ ليستوعب ذلك كله، وكثيراً ما يكشف عن هذا المراد الحافظ ابن حجر في شرحه، هذا المراد الذي ربما لم يتوصل إليه الكثيرون لدقته ولطافته. وسجل الحافظ في تراجم صحيح البخاري تنبيهات كثيرة منها:

التنبيه الأول: قال الحافظ: يقصد البخاري بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده.(ابن حجر) ([٢]) [٢]

وقد قرر الحافظ هذه القاعدة المهمة بقوله: البخاري –رحمه الله– **يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده** في أكثر من موضع في شرحه، بمعنى أنه لا يقصد الرواية التي في الباب حسب، وإنما يقصد الحديث بمجموع طرقه. ([٣]):

تطبيق: قال الإمام البخاري: بابٌ: قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا...

حدثنا قتيبة، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله : "إنَّ من الشجر شجرةً لا يسقط ورقها، وإنّها مثل المسلم **فحدثوني** ما هي؟.."

قال الحافظ: فإنْ قيل: فمن أين تظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ومحصِّلُ الترجمة التسويةُ بين صيغ الأداء الصريحة وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور؟؟ فالجواب: إن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور، ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب فحدثوني ما هي، وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير: أَخْبِروني وفي رواية عند الإسماعيلي: أنبئوني، وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم حدثوني ما هي وقال فيها فقالوا: أخبرنا بها فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة.

تطبيق آخر: قال الإمام البخاري: بابٌ:أصحاب الحراب في المسجد

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، قال حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير أنّ عائشة قالت: لقد رأيت رسول الله يوماً على باب حجرتي والحبشةُ يلعبون في المسجد، ورسولُ الله يسترني بردائه أنظر إلى لعبهم.

زاد إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: رأيت النبي والحبشة يلعبون بحرابهم.

فالبخاري في هذا الباب لم يرو إلا حديثاً واحداً وهو حيث صالح عن ابن شهاب، وليس فيه ما يشير إلى أنهم كانوا يلعبون بالحراب، ثم ذكر البخاري تعليقاً طريقاً أخرى للحديث من رواية يونس عن ابن شهاب، جاء فيها التصريح بلعبهم بالحراب، فدل ذلك على أن البخاري –رحمه الله– يريد بالترجمة الحديث بجميع طرقه، لا خصوص الرواية التي يخرّجها.

قال الحافظ: قوله (وزاد إبراهيم بن المنذر)يريد أن إبراهيم رواه من رواية يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب كرواية صالح، لكن عيَّن أن لعبهم كان بحرابهم وهو المطابق للترجمة وفي ذلك إشارة إلى

أنَّ البخاري يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده، ولم أقف على طريق يونس [4] من رواية إبراهيم بن المنذر موصولةً، نعم وصلها مسلمٌ عن أبي طاهر بن السرح.

التنبيه الثاني: قال الحافظ: قد يذكر البخاري في الباب ما ليس له تعلُّق بالترجمة

قال البخاري-رحمه الله-: باب التخفيف في الوضوء.

حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا سفيان، عن عمرو قال: أخبرني كريب، عن ابن عباس أنَّ النبيّ ﷺ نام حتى نفخَ، ثم صلى، وربما قال اضطجع حتى نفخ ،ثم قام فصلى.

ثم حدثنا به سفيان مرة بعد مرة عن عمرو، عن كريب، عن ابن عباس قال: بِتُّ عند خالتي ميمونة ليلة، فقام النبي ﷺ من الليل، فلما كان في بعض الليل قام النبي ﷺ فتوضأ من شِنٍّ معلق وضوءاً خفيفا -يخففه عمرو ويقلله- وقام يصلي، فتوضأتُ نحواً مما توضأ، ثم جئت فقمت عن يساره، وربما قال سفيان عن شماله، فحوّلني فجعلني عن يمينه، ثم صلى ما شاء الله، ثم اضطجع فنام، حتى نفخ، ثم أتاه المنادي فآذنه بالصلاة فقام معه إلى الصلاة، فصلى ولم يتوضأ.

قلنا لعمرو إن ناساً يقولون إن رسول الله ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه **<u>قال عمرو سمعت عبيد بن عمير يقول رؤيا الأنبياء وحي ثم قرأ : (إني أرى في المنام أني أذبحك).</u>**

قال الحافظ: ووجه الاستدلال بما تلاه من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحياً لما جاز لإبراهيم عليه السلام الإقدام على ذبح ولده وأغربَ الداوديُّ الشارح فقال: قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب. وهذا إلزامٌ منه للبخاري بأنْ لا يذكر من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط!! ولم يشترط ذلك أحد، وأن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلا فممنوع والله أعلم. [5]

والمعنى أنّ الأثر الذي ساقه البخاري عن رؤيا الأنبياء لا تعلّق له بالترجمة التي أقامها البخاري لجواز التخفيف في الوضوء، مع أنه شديد التعلق بالحديث كما سبق وذكر الحافظ. وهذا يقودنا إلى تنبيهه الحافظ ابن حجر التالي:

التنبيه الثالث: كل ما ينقله البخاري في الحديث فله تعلق بالحديث، وليس شرطاً أن يتعلق ذلك كله بالترجمة

التنبيه الرابع: قال الحافظ: إذا ترجم البخاري بسؤال فاختياره يؤخذ من الآثار التي يودعها في الترجمة( ) [6] [7]

بيّن الحافظ أنّ الإمام البخاري إذا ترجم للباب بسؤال فإن اختياره يؤخذ في العادة من آثاره التي يوردها في الترجمة عن الصحابة والتابعين -رضي الله عنهم-.

وأن هذا الصنيع من البخاري هو منهجية دأب عليها في تراجمه للأبواب، وهذا تعبير عن مسلكه في تراجمه فإنّ البخاري كما ذكر الحافظ **يدقق في الاستنباط، ويؤثر الأغمض على الأجلى( )، ويكتفي بالتلويح عن التصريح.(٧)** ٨ ٢

التنبيه الخامس: مهارة الحافظ في استلال مناسبة الأبواب للكتاب

تميَّز الحافظ ابن حجر ببراعته في استخراج وسل مناسبة الأبواب للكتاب، فالأبواب منها ما تكون ظاهرة المناسبة للكتب، ومنها ما تخفى مناسبتها؛ فيُظن–أحياناً– بالبخاري أنه لم يحسن إذ أورد هذه الأبواب في ذلك الكتاب:

تطبيق: جاء في كتاب "اللباس": باب: الارتداف على الدابة.

قد يبدو جلياً عدم التناغم بين هذا الباب (الارتداف على الدابة) وبين كتاب اللباس**!!**

قال ابن حجر: قد كنت استشكلت إدخال هذه التراجم في كتاب "اللباس" ثمّ ظهر لي وجهه؛ أن الذي يرتدف لا يأمن السقوط؛ فينكشف، فأشار إلى أن احتمال السقوط لا يمنع من الارتداف؛ إذ الأصل عدمه، فيتحفظ المرتدف إذا ارتدف من السقوط، وإذا سقط فليبادر إلى الستر.( ) ٩

التنبيه السادس: في مناسبة أول كتاب وأول حديث.

ابتدأ الإمام البخاري كتابه "الصحيح" بكتاب بدء الوحي، مع أن المشهور بين المصنفين من أئمة الحديث أنهم يبتدأون بكتاب "الإيمان" في كتب الجوامع ونحوها، أو كتاب "الطهارة" في "السنن" ونحوها، ولا أعرف أنَّ أحداً غيره ابتدأ بكتاب "بدء الوحي"–إذا ما استثنينا المستخرج على "صحيح البخاري"– ثم إنّه ابتدأ كذلك بحديث لم يبتدىء به غيره وهو حديث "إنما الأعمال بالنيات".

قال الحافظ –رحمه الله– : ومن المناسبات البديعة الوجيزة أن الكتاب–أي صحيح البخاري– لما كان موضوعاً لجمْع وحيِ السُنة صدَّره ببدء الوحي، ولما كان الوحيُ لبيان الأعمال الشرعية صدَّره بحديث الأعمال، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم( ). ٣

التنبيه السابع: أنّ البخاري إذا ذكر شيئاً من الأبواب استطرد منه إلى ما له به تعلُّقٌ.

غالباً ما تكون مناسبة الأبواب لبعضها ظاهرة، ولكنها ربما خفيت على القارئ بل على بعض العلماء، فيستهجن ذكرها على النسق الذي ذكره البخاري –رحمه الله تعالى–، وقد بيّن

الحافظ ابن حجر مسلكاً جرى عليه البخاري في بعض أبوابه وهو أنه يذكر أحياناً بعض الأبواب استطراداً ثم يعود إلى الموضوع الأصلي ويذكر بقية أبواب الكتاب:

تطبيق: فمن ذلك قال البخاري –رحمه الله– في كتاب "الصلاة":

(أ) باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع، وذكر حديث النبي أنّه إذا قال: سمع الله لمن حمده قال: اللهم ربنا ولك الحمد،

ثم قال:

(ب) باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد

فالباب ذو الرمز (أ) هو من أبواب صفة الصلاة، وليس كذلك الباب ذو الرمز (ب) بل كما ٣
قال الحافظ: استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه.( )[1]

تطبيق: قال البخاري في كتاب "الوصايا:

باب: إذا وقف أو أوصى لأقاربه...............(أ)

ثم قال:

باب: هل ينتفع الواقف بوقفه.......................(ب)

قال الحافظ: تضمنت الترجمة–أي (أ)– التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالأقارب وقد استطرد المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها، ثم رجع أخيرا إلى تكملة كتاب الوصايا.( )[2] [3]

تطبيق: ولنأخذ هذا المثال بطوله ليتضح الإشكال وحله:

ذكر البخاري بعض أبواب الوضوء ثمّ ذكر أبواب الخلاء ثمّ ذكر باقي أبواب الوضوء.

قال الحافظ: إدخال هذا الباب والأبواب التي بعده إلى (باب: الوضوء مرة مرة)، لأنّه شرع في أبواب الوضوء فذكر فيها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب إسباغه ثمّ غسل الوجه، ثمّ التسمية ولا أثر لتخيرها من غسل الوجه لأنّ محلها مقارنة أول جزء منه، فتقديمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء، واستمر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء، ثمّ رجع فذكر الوضوء مرة مرة، وقد خفي وجه المناسبة على الكرماني فاستروح قائلاً: ما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع أن التسمية إنّما هي قبل غسل الوجه لا بعده، ثمّ توسيط أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء؟! وأجاب بقوله قلت –أي الكرماني–: البخاري لا يراعي حسن الترتيب، وجملة قصده إنّما هو في نقل الحديث وما يتعلق بصحيحه لا غير.

قال الحافظ: وقد أبطل هذا الجواب في كتاب "التفسير" فقال لما ناقش البخاري في أشياء ذكرها من تفسير بعض الألفاظ بما معناه: لو ترك البخاري هذا لكان أولى؛ لأنّه ليس من موضوع كتابه، وكذلك قال في مواضع أخر إذا لم يظهر له توجيه ما يقوله البخاري، مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنّما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر ابن شميل والفراء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما، **والعجب من دعوى الكرماني أنه لا يقصد تحسين الترتيب بين الأبواب، مع أنه لا يعرف لأحدٍ من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره، حتى قال جمع من الأئمة: فقه البخاري في تراجمه، وقد أبديت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا خفاء به.**

وقد أمعنت النظر في هذا الموضع فوجدته في بادئ الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يعتن بترتيبه كما قال الكرماني، وقد يتلمح أنه:

ذكر أولاً فرض الوضوء كما ذكرت، وأنه شرطٌ لصحة الصلاة، ثمّ فضله، وأنه لا يجب إلاّ مع التيقن، وأن الزيادة فيه على إيصال الماء إلى العضد ليس بشرط، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضلٌ، ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الأعضاء بغرفة واحدة.

وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكر عند دخول الخلاء، فاستطرد من هنا لآداب الاستنجاء وشرائطه، ثمّ رجع لبيان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وأن الاثنتين والثلاث سنة، ثمّ ذكر الاستنثار...، ثمّ قال: **واستمر على ذلك إذا ذكر شيئاً من أعضاء الوضوء استطرد منه إلى ماله به تعلق لمن يمعن التأمل**، وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب فكأنه تفنن في ذلك، والله أعلم.( ) [٣]

ومن ذلك أيضاً قال الحافظ: قوله: (لننسفنّه) لنذرينّه، وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله (لننسفنّه في اليمّ نسفاً)(طه: ٩٧) يقول لنذرينه في البحر. قوله: الضحاء الحر، قال أبو عبيدة في قوله تعالى (وأنّك لا تظمأ فيها ولا تضحى)(طه:١١٤) أي لا تعطش ولا تضحى للشمس فتجد الحر. وروى الطبري من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس: لا يصيبك فيها عطش ولا حر. قلت وهذا الموضع وقع استطرادا وإلا فلا تعلق له بقصة موسى عليه السلام.( ) [٤] [٣]

وفي موضع آخر قال الحافظ: قال ابن الأثير: صاروا كلما رأوا شيئا غريباً مما يصعب عمله ويدق أو شيئاً عظيماً في نفسه نسبوه إليها فقالوا **عبقري** ثم اتسع فيه حتى سمي به السيد

الكبير، ثم استطرد المصنف كعادته فذكر معنى صفة الزرابي الواردة في القرآن في قوله تعالى (وزرابيُّ مبثوثةٌ)(الغاشية :١٦)(٣٥)

وقال الحافظ: (فدُكَّتا)(الحاقة:١٤) فدُككن، جعل الجبال كالواحدة كما قال الله عز وجل: (أنَّ السماواتِ والأرضَ كانتا رتقاً)(الأنبياء:٣٠) ولم يقل: كن رتقا، ذكر هذا استطرادا إذ لا تعلُّق له بقصة موسى وكذا قوله رتقاً: ملتصقتين.(٣٦)

وقال أيضاً: الذي يظهر انه أخّر ذكر خديجة عمداً لكون غالب أحوالها متعلقة بأحوال النبي ﷺ قبل المبعث، فوقع له في ذلك حسن التخلص من المناقب التي استطرد من ذكر النبي ﷺ إليها فلما فرغ منها رجع إلى بقية سيرته ومغازيه. والله اعلم.(٣٧)

المبحث الثاني
تنبيهات ابن حجر على منهج البخاري في اختيار الرواة والأسانيد

التنبيه الأول: أنَّ من احتجَّ بهم البخاري مدفوع عنهم ما تكلم فيهم من ضعف نسبي أو تدليس أو اختلاط .

يذكر الحافظ –رحمه الله– ما في رجال البخاري –رحمه الله– من توثيق بشكل مجمل، وإذا كان الراوي ممن لا يخلو حاله من مقال فإنه يبين أن البخاري إنّما أخرج له ما استقام له، ولم يخرج شيئاً ممّا أنكر عليه، وإذا كان الراوي ثقة وذكر بضعفٍ ما كالتدليس مثلاً، فإنه يأتي بطريق أخرى فيها التصريح بسماع المدلس ممّن دلس عنه، وهذه الطريق ربما أتى بها من "صحيح البخاري" أو من غيره:

تطبيق: أخرج البخاري حديثاً من طريق **أبي إسحاق عن البراء** مع العلم بأن أبا إسحاق هو السَّبيعي.

ولذلك قال الحافظ: وللمصنف في "التفسير" من طريق الثوري عن **أبي إسحق: سمعت البراء** . فأمِنَ ما يخشى منه من تدليس أبي إسحاق.(٣٨).

وهناك طريق آخر يكشف فيه الحافظ غمة التدليس وذلك أن بعض الرواة عن أولئك المدلسين هم على درجة من الخبرة بهم بحيث إنهم لا يروون عنهم إلاّ ما صحّ سماعهم له وإن عنعنوا، نحو ما نقل الحافظ ابن حجر من:

- خبرة شعبة بشيوخه.(٣٩)

- وخبرة حفص بن غياث بالأعمش.( ).
- وخبرة يحيى القطّان بشيوخه المدلسين منهم خاصة نحو زكريا ابن أبي زائدة.( ) وأبي إسحاق السبيعي.( ).

وكذلك إذا كان الراوي ثقة وعرضت له صفة ضعفٍ كالاختلاط؛ فإنه يبين أنّ البخاري إنّما أخرج من رواياتهم ما سُمعت منهم قبل الاختلاط( )، أو ما سمعت منهم بعد الاختلاط ممّا تابعهم عليها صحيحو السماع:

تطبيق: أخرج البخاري من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحاق( )، قال ابن حجر: سماع زهير منه –فيما قال أحمد– بعد أن بدأ تغيره، ولكن تابعه عليه عند المصنف إسرائيلُ بن يونس حفيدُه وغيره.( )

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بيّن أنه ليس في رواة "البخاري" مَنْ يوصف بالجهالة، لأن رواية البخاري عنهم أو لهم هي عبارة عن توثيق عملي لهم( )، وأما الصحابة فهم أبعد من غيرهم عن الوصف بالجهالة:

تطبيق: أخرج البخاري حديثاً لسعيد بن المسيّب عن أبيه، عن جده، ثمّ قال الحافظ: قال الكرماني: قالوا لم يرو عن المسيب بن حزن –وهو وأبوه صحابيان– إلاّ ابنه سعيد بن المسيب، وهذا خلاف المشهور من شرط البخاري أنه لم يروِ عن واحد ليس له إلاّ راوٍ واحد، قلت: وهذا المشهور راجع إلى غرابته، وذلك أنه لم يدِعه إلاّ الحاكم ومن تلقّى كلامه، وأما المحققون فلم يلتزموا ذلك، وحجتهم أن ذلك لم ينقل عن البخاري صريحاً، وقد وُجد عمله على خلافه في عدة مواضع، وعلى تقدير تسليم الشرط المذكور فالجواب عن هذا الموضع أن الشرط المذكور إنّما هو في غير الصحابة، وأما الصحابة فكلهم عدول فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبتت صحبته مجهولٌ، وإنْ وقع ذلك في كلام بعضهم( ) فهو مرجوح، ويحتاج مَنْ ادّعى الشرط في بقية المواضع إلى الأجوبة.( ).

وعلى هذا فالحديث الغريب له وجود في "صحيح البخاري" والغرابة لا تنافي الصحة:

تطبيق: أخرج البخاري حديثاً من طريق الزهري قال: أخبرني عمر ابن محمد بن جُبير بن مُطْعم، فقال ابن حجر: هذا مثال للرد على مَنْ زعم أنّ شرط البخاري أن لا يروي الحديث الذي يخرجه أقلُّ من اثنين، عن أقل من اثنين، فإنّ هذا الحديث ما رواه عن محمد بن جبير غير ولده عمر، ثمّ ما رواه عن عمر غير الزهري، هذا مع تفرد الزهري بالرواية عن عمر مطلقاً( ).

وكذلك من ذُكر بجرح نحو إسماعيل بن أبي أويس وهو من شيوخ البخاري،قال عنه الذهبي: الإمام الحافظ محدث المدينة روى عن خاله مالك بن أنس.(الذهبي، ط١)( )، فإنَّ البخاري روى عنه ما استقام من حديثه، ثم إنَّ المحدث أدرى بصحيح حديث شيخه من سقيمه، وكل ما له في "الصحيح" فغالبه عن خاله الإمام مالك أو عن أبيه أو عن أخيه عبد الحميد، والمرء أتقن لحديث أهله من غيرهم، وله أحاديث معدودة عن ابن وهب وإسماعيل بن إبراهيم.

التنبيه الثاني: في العلوّ والنزول في صحيح البخاري

من المعلوم أنَّ السند العالي هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ بعدد قليل -نسبياً- من الرواة، ولا شك أن تحصيل الراوي روايته بسند عالٍ شرفٌ وسبقٌ عظيم.

و قد تباينت مسالك المحدثين في المفاضلة بين علو السند على قبولٍ في رجاله، ونزول السند على قوةٍ في رجاله. فعلى مستوى الشيخين -رحمهما الله تعالى- فإنَّ الإمام مسلماً كان يقدم العلو على النزول، ولو كان النزول أقوى، على حين أنّ الإمام البخاري كان يقدم الأصح ولو كان بنزول على العلو الذي دونه قوة.

قال الإمام البخاري -رحمه الله-: بابٌ: ظلمٌ دون ظلم، حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة ، قال وحدثني بشر قال: حدثنا محمد، عن شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: لما نزلت (الذينَ آمنوا ولم يَلْبِسوا إيمانَهم بظلمٍ)(الأنعام :٨٢)، فكما يظهر فإن البخاري روى هذا الحديث بإسنادين عن شيخين له: أبو الوليد الطيالسي وبشر، وبالتالي فإنَّ:

- لفظ الحديث للثاني أعني بشراً.................كما سيأتي في التنبيه الرابع.
- الثاني أقوى من الأول.

فإن الأقوى هو الثاني وهو من رواية محمد عن شعبة، مع أنّ أبا الوليد رواها بعلو وروى بشر بنزول، فالنتيجة أنّ البخاري يقدم الأصح ولو كان بنزول على العلو إذا كان دونه في القوة. قال الحافظ: ومحمد هو ابن جعفر المعروف بغُندر، وهو أثبتُ الناس في شعبة، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عالياً عن أبي الوليد واللفظ المساق هنا لفظ بشر.( )

التنبيه الثالث: في الشيخ الذي ابتدأ الرواية به.

كشف الحافظ عن مناسبة رواية البخاري عن شيخ ما من شيوخه حديثاً ما في "الصحيح": فمن ذلك أن الحافظ بيّن أن الإمام البخاري ابتدأ الرواية في "الصحيح" بكتاب "الوحي"عن عبد الله

بن الزبير الحميدي المكيّ، وثنَّى بالرواية عن شيخه إمام دار الهجرة أنس بن مالك المدني ليكشف عن مناسبة لطيفة وهي أنَّ الوحيَ ابتدأ بمكة وانتهى بالمدينة.

قال البخاري-رحمه الله-: باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-وقول الله جل ذكره: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾(النساء :١٦٣)

حدثنا الحُميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم-يقول: "إنما الأعمال بالنيات..".

قال الحافظ: كأن البخاري امتثل قوله صلى الله عليه وسلم- "قدموا قريشاً" فافتتح كتابه بالرواية عن الحُميدي لكونه أفقه قرشي أخذ عنه، وله مناسبةٌ أخرى لأنه مكيٌّ كشيخه-وهو سفيان بن عيينة- فناسب أن يُذكرَ في أول ترجمةِ بدءِ الوحي لأنَّ ابتداءه كان بمكة، ومن ثم ثنّى بالرواية عن مالك-أي في الحديث الثاني في "الصحيح"- لأنه شيخُ أهل المدينة، وهي تاليةٌ لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل، ومالكٌ وابنُ عيينةَ قرينان، قال الشافعي: لولاهما لذهب العلم من الحجاز.([52])

التنبيه الرابع: إذا روى البخاري الحديث عن أكثر من شيخ فإنّ اللّفظ يكون للأخير.

ربما روى الإمام البخاري الحديث عن غير واحد من شيوخه، وجمعهم على إسناد واحد، أو على إسنادين مستخدماً التحويل، ولمّا كانت رواية كل شيخ تختلف -غالباً- عن رواية الآخر، فإنّ هذا يقتضي أن يقارن البخاريّ بين ألفاظهم؛ وليس كذلك، فقد بين **الحافظ ابن حجر أن البخاري إذا روى الحديث عن شيوخ عِدّة، فإن اللّفظ يكون لآخرهم. وهذا كلامه في ذلك:**

ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإنّ اللّفظ يكون للأخير، والله أعلم([53]).

وليس كذلك الإمام مسلم -رحمه الله- فإنَّه إذا روى الحديث عن أكثر من واحد من شيوخه فإنّ اللفظ يكون لأولهم ذكراً، مع تمييزه الشديد بين ألفاظ التحمل عنهم.

التنبيه الخامس: في قول البخاري: (قال لنا فلان) إذا كان الحديث ليس على شرطه([54])

* بيّن الحافظ حال رواية البخاري عن شيخ ما من شيوخه إذا قال: **(قال لنا فلان): فإنَّ هذه الصيغة يستعملها في الأحاديث إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده، أو كان الحديث**

موقوفاً خارج عن موضوع "الصحيح"، إذ إنَّ موضوع "صحيح" البخاري –كما هو معلوم الاحاديث المسندة أي المرفوع الموصولة:

تطبيق: قال الحافظ: قوله وقال لنا أبو الوليد هو الطيالسي هشام بن عبد الملك، وشيخه حماد ابن سلمة لم يعدّوه فيمن خرّج له البخاري موصولاً؛ بل علم المزي على هذا السند في "الأطراف" علامة التعليق، وكذا رقم لحماد بن سلمة في "التهذيب" علامة التعليق، ولم ينبه على هذا الموضع، **وهو مصيرٌ منه إلى استواء (قال فلان) و(قال لنا فلان) وليس بجيد! لأن قوله: (قال لنا) ظاهرٌ في الوصل، وان كان بعضهم قال إنها للإجازة، أو للمناولة أو للمذاكرة فكل ذلك في حكم الموصول، وانْ كان التصريح بالتحديث أشد اتصالاً، والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه** كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند مَنْ ليس على شرطه في الاحتجاج( )[٥].

وقريب من هذا التركيب تراكيب أخرى استخدمها البخاري وبين الحافظ في مواضع كثيرة أنه إذا قال:

- قال لنا فلان: فهو كما تقدم موصولٌ لكنه خارج عن شرطه في "الصحيح".
- قال فلان: وستأتي إن شاء الله.
- وقال فلان: وهو التنبيه التالي:

التنبيه السادس: في قول البخاري: (وقال فلان) قال الحافظ: وحيث يريد البخاري التعليق يأتي بحرف العطف( )[٦].[٥]

الإسناد المعلق هو ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر، واشتهر الإمام البخاري بروايته لأحاديث معلقة الأسانيد منها ما هي على شرطه فوصلها في موضع آخر من "صحيحه" وهذه زادت عن ألف حديث، ومنها ما هي ليست على شرطه، ولا يمنع أن تكون صحيحة"، وبلغت نحواً من مائة وستين حديثاً، وهذه الكثرة في استخدام المعلقات احتاج إليها البخاري لأنه يستنبط من الحديث الواحد معاني كثيرة، وهروباً من التكرار الممل، فإنه يأتي بالحديث–الذي عزّتْ طرقه–فيعرضه تارة موصولاً وتارة معلقاً. وأما إذا كثرت طرق الحديث الواحد فإنّه يجعل لكل طريقٍ باباً.

فقول البخاري (وقال فلان) هي صيغته في التعليق الجازم قال الحافظ: وحيث يريد البخاري التعليق يأتي بحرف العطف( ). وأما إذا قال: قال فلان –من[٧] غير حرف العطف– فهو التنبيه[٥] التالي:

التنبيه السابع: في قول البخاري: (قال فلان) أنه موصول بالإسناد السابق.

قال الحافظ: قول البخاري: (قال زهير): يعني ابن معاوية بالإسناد المذكور بحذف أداة العطف كعادته، ووهم مَنْ قال إنّه معلق، وقد ساقه المصنف في التفسير مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير سياقاً واحداً.( )[٥٨]

قال الحافظ: قوله: (قال ابن المثنى: وحدثنا وكيع) هو معطوف على الأول، وثبتت أداة العطف فيه للأصيلي، ولهذا ظنّ بعضهم أنه معلق!. ( )[٥٩]

قال الحافظ: قوله: (قالت عائشة) هو بالإسناد الذي قبله وإنْ كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيراً، وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف.( )[٠]

التنبيه الثامن: قال الحافظ: لا يخصُّ البخاريّ صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً( )[٦١].

اشتهر لدى كثير من المحدّثين أنّهم إذا أوردوا الحديث معلقاً بصيغة التمريض فإنّ ذلك إشارةً منهم إلى ضعف الحديث، والأمر أوسع من ذلك عند الإمام البخاري، فقد ذكر الحافظ أنه يوردها –أيضاً– إذا روى الحديث بالمعنى ولو كان صحيحاً.

تطبيق: قال الإمام البخاري: **ويُذْكرُ عن** الحسن: بإضافة (إلاّ مؤمن). قال الحافظ: قد يستشكل تَرْك البخاري الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمولٌ على قاعدةٍ ذكرها لي شيخنا أبو الفضل ابن الحسين الحافظ –رحمه الله– وهي: أنّ البخاريَّ لا يخصُّ صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً( )[٦٢].

التنبيه التاسع: في قول البخاري: (تابعه فلان).

صيغة (تابعه فلان) صورة من صور التعليق يستخدمها البخاري عقب حديث ما، على حين أنَّ التعليق بقوله وقال فلان) لا يأتي به غالباً عقب الحديث، ولكن يأتي به في ترجمة الباب. والمتابعات بصيغة(تابعه فلان) منها ما وصلها البخاري في موضع آخر ومنها ما ليست موصولة في "الصحيح".

والبخاري –رحمه الله– يذكر أحياناً متابعات لبعض الأحاديث، والهدف الرئيس للمتابعة هو تقوية السند الأول، أو تزويد الرواية الأصل بألفاظ وزيادات ليست فيها، أو إثبات أنَّ الراوي لم

يتفرد بالرواية، أو غير ذلك من الفوائد كالكشف عن راو مبهم، أو التصريح بالسماع لرواية الراوي المدلس، أو الكشف عن حال رواية الراوي المختلِط.

وقد بيّن الحافظ –رحمه الله– **أنّ المتابعة قد يؤتى بها لدفع إعلال بعض الطرق**، أي لدفع احتمالية وهم الثقة في ذلك الحديث:

تطبيق: أخرج البخاري حديث الجارية التي تمرَّق شعرها من طريق صفية بنت شيبة عن عائشة –رضي الله عنها–، ومن طريق صفية عن أسماء –رضي الله عنها– فظهر من صنيع البخاري أن الروايتين محفوظتان، إذ قوّى الروية الثانية بحديث مسند آخر من طريق فاطمة عن أسماء، مختصراً. وقوّى الأولى بمتابعة حيث قال: تابعه –يعني تابع شعبة عن عمرو بن مُرّة، سمعت الحسين بن يَناق يحدث عن صفية –ابن إسحاق عن أبان بن صالح، عن الحسن عن صفية عن عائشة( ). قال الحافظ: وفائدة هذه المّتابعة أن يُعْلَمَ أن الحديث عند صّفية بنت شيبة عن عائشة، وعن أسماء بنت أبي بكر جميعاً( ). [٤] [٦]

والمتابعات منها ما وصلها البخاري في موضع آخر من "صحيحه" ويقوم الحافظ بالكشف عن ذلك الموضع:

تطبيق: قال البخاري: تابعه سفيان ويحيى وأبو عوانة عن الأعمش( ) [٥]

قال الحافظ: وصله المؤلف في صفة النار من "بدء الخلق"( ) قلت: يعني متابعة سفيان. [٦] [٦]

تطبيق: وقال البخاري:.. تابعه علي بن المبارك( ). [٧] [٦]

قال الحافظ: ومتابعته وصلها المؤلف في كتاب "الجمعة"( ). [٨] [٦]

قلت: **ومنها ما لم يصلها الإمام البخاري في كتابه، وإذ ذاك يقوم الحافظ بوصلها من الكتب والأجزاء الحديثة، نحو:**

تطبيق: قال البخاري:... تابعه غندر ومعاذ عن شعبة في مالك( ). [٩]

قال الحافظ: وطريق غندر وصلها أحمد في "مسنده" عنه كذلك، وطريق معاذ وصلها الإسماعيلي من رواية عبيد الله ابن معاذ، عن أبيه( ). [٠] [٧]

تطبيق: وقال البخاري:.. تابعه الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحق بن يحيى الكلبي عن الزهري( ). [١]

قال الحافظ:... ومتابعته –أي متابعة الزبيدي– هذه وصلها الطبراني في "مسند الشاميين" من طريق عبيد الله بن سالم الحمصي عنه، ومتابعة ابن أخي الزهري وصلها ابن عدي من رواية الدراوردي عنه، ومتابعة إسحق بن يحيى وصلها أبو بكر ابن شاذان البغدادي في نسخة إسحق بن يحيى من رواية يحيى بن صالح، عنه( ). [٢] [٧]

التنبيه العاشر: قال الحافظ: لا يعيد البخاري الحديث إلاّ لفائدة. ( ) ٣

إذا وصل البخاري الحديث المعلق في موضع آخر من "صحيحه فسبب تعليقه **التفنُّن في عرض الحديث بوجه آخر؛ إذ إنه إذا كرر الحديث:**

- **إما أنْ يتصرف في متنه فيروي بعضه- وهو ما يسمى بتقطيع المتن- أو يرويه بالمعنى.**
- **أو يتصرف في إسناده فيعلقه إن عزت طرقه، وإلا جعل لكل باب طريقاً.**

قال الحافظ -رحمه الله تعالى- مقرراً ذلك: **البخاري لا يعيد الحديث إلاّ لفائدة، لكن تارة تكون في المتن، وتارة تكون في الإسناد، وتارة فيهما، وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه، فإنْ كثرت طرقه أورد لكل باب طريقاً، وإنْ قلّتِ اختصر المتن أو الإسناد**( ). ٤

قلت: اختصار الإسناد هو تعليقه.

-وإذا لم يصله فإنما يعني أنه ليس على شرطه، أو فيه ضعفٌ ظاهر، أو علةٌ خفيَّة.

تطبيق: قال الحافظ -رحمه الله- عن أحد الأحاديث المعلقة: هذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب لأنّه ليس على شرطه، نعم وصله في كتاب "الأدب المفرد" وكذا أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين عن عكرمة، عن ابن عباس. وإسناده حسن، استعمله المؤلف في الترجمة لكونه **متقاصراً عن شرطه، وقوّاه بما دلّ على معناه** لتناسب السهولة واليسر( ). ٥ ٧

قلت: في هذا الإسناد محمد بن إسحاق وإنما أخرج له البخاري تعليقاً( ). ٦

تطبيق: علق البخاري حديث "الدين النّصيحة" في الترجمة ثمّ قال ابن حجر: لم يخرجه مسنداً في هذا الكتاب، لأنّه ليس على شرطه، ونبّه بإيراده على صلاحيته في الجملة. انتهى. ثمّ ذكر الحافظ الاختلاف فيه على سهيل ابن أبي صالح وقال: ولهذا الاختلاف على سهيل لم يخرجه في "صحيحه"، بل لم يحتجَّ فيه بسهيلٍ أصلاً( ). ٧ ٧

وفي هذه الحالة الثانية ممّا لم يصله البخاري في "صحيحه" فإنّ الحافظ يصله من كتب الحديث الأخرى:

تطبيق: قال الحافظ -رحمه الله-: وهذا التعليق وصله مسلم والترمذي من حديث الليث، به( ). ٨

تطبيق: وقال أيضاً: التعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح إلى الأسود بن هلال( ). ٩ ٧

تطبيق: وقال: هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" والبيهقي في "الزهد" من حديثه، مرفوعاً، ولا يثبت رفعُهُ( ). ٠

وقال: والتعليق المذكور وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر ابن أبي شيبة في كتاب "الإيمان" لهما من طريق عيسى بن عاصم قال: حدثني عدي([٨١]).

وقال: هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم بإسناد حسن، والخطيب بإسناد آخر حسن([٨٢]).

وقال: وهذا التعليق وصله الطحاوي من طريق الليث حدثني عبد الرحمن([٨٣]).

وأما صنيعه في الحالة الأولى من التعليق فإنه يصله عن "صحيح البخاري":

تطبيق: قال الإمام البخاري: وقال ابن وهب، أخبرني عمرو -هو ابن الحارث- حدثه بسر، حدثه زيد، حدثه أبو طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم... وذكر الحديث. قال الحافظ -رحمهم الله-: تقدم أنه وصله في "بَدْء الخلق"([٨٤]).

التنبيه الحادي عشر: وصفه حديث البخاري بالمُسَلْسل:

التسلسل في السند يمكن أن يعدّ أحد المرجحات عند التعارض، فيقدم هذا الإسناد على غيره، فأهل البلد -مثلاً- أدرى وأعلم بحديثهم ممن سواهم -على الغالب-:

تطبيق: قال ابن حجر:... هو من رواية إسماعيل، عن خاله، عن عمه، عن أبيه، عن خليفة، فهو مسلسل بالأقارب كما هو مسلسل بالبلد([٨٥]).

تطبيق: وقال أيضاً: في هذا الإسناد أربعة من التابعين قرشيون مدنيون في نسق؛ فالزهري من صغار التابعين، وأبو بكر ومن فوقه من كبارهم، ولمروان وعبد الرحمن مزية إدراك النبي ﷺ ولكنهما من حيث الرواية معدودان في التابعين([٨٦]).

قلت: فهذا – إلى حد ما – مسلسل بالأقارب والبلد والطبقة.

تطبيق: وقال: الإسناد كله كوفيون([٨٧]).

تطبيق: وقال: الإسناد كله بصريون([٨٨]).

تطبيق: وقال: في الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق([٨٩]).

أو وصفه إياه برواية الأبناء عن الآباء نحو:

تطبيق: قال في رواية واقد بن محمد عن أبيه، عن ابن عمر: هو من رواية الأبناء عن الآباء، وواقد هنا روى عن أبيه، عن جد أبيه([٩٠]).

التنبيه الثاني عشر: وصفه بعض حديث البخاري بالمُدَبَّج

والمدبج هو رواية كل من القرينين – اللذين تقاربا في السن والإسناد – عن صاحبه، وفائدته أن لا يظن الزيادة في الإسناد أو إبدال عن بالواو([٩١]).

قال الحافظ: في الإسناد المذكور رواية الأقران وهي عبد الله ابن دينار، عن أبي صالح، لأنهما تابعيان، فإن وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المدبج(٩٢). أو وصفه الإسناد بأنّه أصح الأسانيد(٩٣).

التنبيه الثالث عشر: في العلل

علم العلل علم عزيز لا يجيده إلا القلة من المحدثين، وكان ابن حجر منهم، فكان بارعاً في الكشف عن علة الحديث، وفي المقابل كان بارعاً في التوفيق بين الروايات التي ربما ظهرت مضطربة، أو معللة.

تطبيق: قال –رحمه الله–: وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها – يعني الزيادة – لا يستلزم تخطئتُهُ، لأنها تكون زيادة ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقته فتقبل، ولا تكون شاذة ولا معنى لردِّ الروايات الصحيحة بهذه التعليلات الواهية(٩٤).

وقال: لا سبيل إلى ادعاء توهّم الراوي الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات، ولا سيما أنَّ الزيادة من العدل الضابط مقبولة( ). وقرر في مواضع كثيرة أن زيادة الثقة مقبولة(٩٦).

والحافظ إذ يجمع بين الأسانيد – لدفع ما قد يُتَوهم من الاضطراب أو الاعتلال – فإنه يجعل تحت يديه متكأً:

- كون الشيخين رويا هذه الأسانيد جميعاً.
- أو لكون الراوي حافظاً مكثراً فلا تُنكَرُ روايته عن فلان، وفلان، وفلان.
- أو لقرائن أخرى يصرح بها:

تطبيق: قال – رحمة الله عليه –: اختلف في إسناد هذا الحديث على الزهري؛ فرواه مالك عنه هكذا، ووافقه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عينية، ورواه شعيب عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب وأبى سلمة ابن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة. وتابعه يونس بن يزيد، والإسنادان جميعاً محفوظان صححهما الشيخان(٩٧).

تطبيق: وقال: وليس لجرير بن زيد في "البخاري" سوى هذا الحديث، وقد خالف فيه الزهري فقال: عن سالم عن أبي هريرة. والزهري يقول: عن سالم عن أبيه، لكن قوي عند البخاري أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معاً لشدة إتقان الزهري ومعرفته بحديث سالم، ولقول جرير بن زيد في روايته: كنت مع سالم على باب داره فقال: سمعت أبا هريرة، فإنها قرينة في أنه حفظ ذلك عنه(٩٨). ومن تنبيهاته في العلل:

التنبيه الأول : قال الحافظ: الحكم للواصل إذا كان حافظاً([٩]).

الثاني: قال الحافظ: الأكثر إذا وصلوا، وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ، ولا يلزم منه أن تقدم رواية الواصل على المرسل دائماً.([١٠])

الثالث: قال الحافظ: الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد وقامت الروايتان رواية الضابط المتقن([١١]).

الرابع: قال الحافظ: لا تُردُّ الروايات الصحيحة بالتعليلات الواهية ([١٢]).

المبحث الثالث: تنبيهات ابن حجر على منهج البخاري في متون الأحاديث

التنبيه الأول: يحذف البخاري أداة العطف حيث ينقل التفسير([١٣])

قال البخاري–رحمه الله تعالى– في كتاب "الإيمان":

وقال ابن عباس: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة:٤٨)سبيلاً وسُنّة (دعاؤكم) إيمانكم لقوله عز وجل: **(قلْ ما يعبأُ بكمْ ربيْ لولا دُعاؤكم**)(الفرقان:٧٧). ونلاحظ أنه نقل عن ابن عباس تفسير(دعاؤكم) بعدما نقل عنه تفسير **(شرعة ومنهاجا)** من غير أن يستخدم أداة العطف أي فلم يقل: **و**دعاؤكم.

قال الحافظ: قوله (دعاؤكم) إيمانكم من قول ابن عباس، وعَطَفَهُ على ما قبله كعادته في حذف أداة العطف حيث ينقل التفسير.([١٤])

ومن ذلك قول البخاري: باب قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾(الليل:٥–١٠) " اللهم أعط منفق مال خلفا".

قال الحافظ: قوله "اللهم أعط منفق مال خلفاً" قال الكرماني: هو معطوفٌ على الآية ،وحذف أداة العطف كثيرٌ وهو مذكور على سبيل البيان للحسنى أي تيسير الحسنى له: إعطاءُ الخَلَف.([١٥])

التنبيه الثاني: قال الحافظ: كان من رأي البخاري جواز اختصار الحديث، والرواية بالمعنى

نبّه الحافظ على تصرُّف البخاري في متن الحديث أحياناً، فبين انّه سلك طريق التفنن في كتابه، في المتن وفي الإسناد على حد سواء، فأما الإسناد فقد تقدم البيان فيه، وأما المتن فإنه تارة يذكره كاملاً، وتارة مختصراً، وتارةً يرويه بالمعنى.

قال الحافظ: **كان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث، والرواية بالمعنى، والتدقيق في الاستنباط، وإيثار الأغمض على الأجلى، وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصرحة بالسماع على غيره**( ).

وقال أيضاً: **وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في متنه بالاقتصار على بعضه بحسب ما يتفق، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سنداً ومتناً في موضعين أو أكثر إلا نادراً**( ).

وقد نفى رحمه الله أن يكون ذلك التصرف في المتن من اختلاف الرواة( ).

تطبيق: حديث عمر ﷺ مرفوعاً "إنما الأعمال بالنيات " اختصره البخاري في أول رواية أخرجها في "صحيحه" فلم يذكر: "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله"( )، وذكر الحافظ النكتة في هذا الاختصار؛ قال: **لما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيف هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة فراراً من التزكية**( )، **قلت: وكان هذا هو الحديث الأول في "صحيحه".**

التنبيه الثالث: قال الحافظ: قد يضم بعض نُسَّاخ "صحيح البخاري" باباً لحديث ليس له باب

لصحيح البخاري روايات عديدة كرواية المُسْتملي، والفِرَبْري، والسرخسي، والكُشْمَيْهَني، وأبي ذر المروزي، وكريمة، والأصيلي، والحموي، وغيرهم.

وكثيراً ما يقارن الحافظ – رحمه الله – بين هذه الروايات وبين الرواية التي اعتمدها إذا اقتضى الحال.

وأما عن سبب الاختلاف الذي ربما وجد بين هذه الروايات فإنَّ بعض ذلك يعود إلى أنَّ البخاري يترك الباب – أحياناً – بلا أحاديث ليبين أنه لم يثبت عنده على شرطه حديث في هذا المعنى فيأتي الخطأ من بعض النُّسَّاخ بضم هذا الباب لحديث ليس له باب، ويقع بين أولئك الرواة اختلاف في التقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد( ).

وقد تبين لي أن الرواية التي اعتمدها الحافظ غير الرواية التي أثبتت في المتن، ولكن حدثني بعض المهتمين بهذا العلم أن "فتح الباري" أصلاً ليس مثبتاً فيه "صحيح البخاري" على هذه الصورة بل هو موجود أثناء الشرح حسب، ولم أتحقق من صحة كلامه.

وفائدة مقارنة الحافظ بين الروايات هو التنبيه على ما وقع في بعضها من تصحيف أو تغيير:

تطبيق: قال الحافظ: وقع في بعض النسخ من رواية أبي ذر: وقال إبراهيم ابن أبي مريم، وهو تغيير فاحش، وإنما هو سعيد( ).

تطبيق: وقال: قوله "على لسان الساحر أو الكاهن"، في رواية الجرجاني: "على لسان الآخر، بدل الساحر، وهو تصحيف"( ).

تطبيق: وقال: ولأبي ذر عن الكشميهني: "بقسم فيها" وهو تصحيف( ).

أو التنبيه على سقط في بعض الروايات:

تطبيق: قال الحافظ: قوله (وقال ابن عباس بعث النبي ﷺ – دحية...) هذا التعليق ثبت في رواية الكشميهني وحده هنا( ).

أو التصريح بالسماع:

تطبيق: قال الحافظ: قوله (وقال ابن أبي مريم) وفي رواية كريمة: (حدثنا ابن أبي مريم)( ).

التنبيه الرابع: تنبيهه على منهج البخاري في رواية المدرج من الحديث

قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله –: المدرج هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعةً في الحديث: فيرويها كذلك.(شاكر،١٩٩٦م)( )

وحقيقة الأمر أنَّ وجود نماذج في "صحيح البخاري" على المدرجات يدل على أنها ليست جميعاً يحكم عليها بالضعف، فإذا وقعت من ثقة فليست بقادحة بصحة الحديث على ما ظهر من صنيع البخاري –رحمه الله تعالى–:

تطبيق: أخرج البخاري من طريق ابن شهاب الزهري، عن عروة، عن عائشة وفيه قول النبي ﷺ: "وائتوني بإنبِجانيَّة.( ) أبي جَهْم" ابن حذيفة بن غانم بن عدي بن كعب، قال الحافظ: قوله "بإنبجانية أبي جهم" وبقية نسبه مدرجٌ في الخبر من كلام ابن شهاب( ).

تطبيق: وأخرج من ذلك الطريق عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: وكان يخلو بغار حراء يتحنث فيه وهو التعبد، قال الحافظ: قوله (وهو التعبد) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري( ).

التنبيه الخامس: تنبيهه على مجمل أحاديث الكتاب في "صحيح البخاري" في الخاتمة

ينهي الحافظ رحمه الله كل كتاب – عادةً – بخاتمة فيها وصفٌ عامٌ لأحاديث الكتاب، فيذكر عدد الأحاديث المرفوعة المسندة، ثم المعلقة، ثم المتفق عليها، ثم ما انفرد بها الإمام البخاري، ثم الآثار الموقوفة والمقطوعة وصورته أن يقول:

اشتمل هذا الكتاب من الأحاديث المرفوعة على المعلق منها:... والبقية موصولة، المكرر منها فيه:... والخالص:... وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث... وحديث... وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم... ( ).

تطبيق: قال –رحمه الله–:

(خاتمة) اشتمل كتاب "اللباس" من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث واثنين وعشرين حديثاً، المعلق منها وما أشبهه: ستة وأربعون حديثاً، والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة واثنان وثمانون حديثاً، والخالص أربعون. وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة (ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار) وحديث الزبير في لبس الحرير وحديث أم سلمة في شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أنس (كان لا يرد الطيب) وحديث أبي هريرة في لعن الواصلة وحديثه لا تشمن، وحديث عائشة في نقض الصور، وحديث ابن عمر في وعد جبريل ومنه (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة) وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة، وحديث صاحب الدابة أحق بصدرها على أنه لم يصرح برفعه، وهو مرفوع على ما بينته. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة عشر أثراً، والله أعلم. (٢) ٢

الخاتمة:

تلكم كانت إطلالة على تنبيهات الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" على منهج الإمام البخاري في "الصحيح"، والتي يمكن الانتهاء من خلالها إلى النتائجالآتي:

- أنَّ ما عرضْتُه من تنبيهات للحافظ ابن حجر على "صحيح البخاري" أظهر كثيراً من جوانب حكمة الإمام البخاري ودقته الباهرة في صناعة الأبواب وتخيُّر الأحاديث، وأظهر جنباً إلى جنب براعة الحافظ وتحريه ودقته وسعة علمه واطلاعه.
- وأنّه بالوقوف على تطبيقات على تنبيهات الحافظ في "فتح الباري" تغدو القراءة فيه أنفع وأقنع، وقرن الجانب النظري بالتطبيق.
- أنّ من تنبيهات الحافظ ابن حجر على منهج البخاري في صناعة الأبواب أنه يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق.
- وقد يذكر في الباب ما ليس له تعلُّق بالترجمة، ولكن كل ما ذكره في الحديث فله تعلق بالحديث.
- وأنه إذا ذكر شيئاً من الأبواب استطرد منه إلى ما له به تعلُّقٌ.
- وأن البخاري رحمه الله يؤثر في صناعة التراجم الأغمض على الأجلى فيترجم بسؤال ويكون اختياره مأخوذا من الآثار التي يودعها في الترجمة.
- وأنه ظهرت دقة البخاري وبراعته في ذكر الأبواب في الكتاب بأسلوب غاية في التسلسل والتناغم.

- ظهر من خلال هذا البحث فن البخاري رحمه الله في المناسبات بين الأبواب والكتب، وبين الأبواب والأحاديث، وبين الأحاديث في الباب الواحد، وفي الحديث الذي ابتدأ به، وفي الشيخ الذي ابتدأ به.
- أنَّ من احتجَّ بهم البخاري مدفوع عنهم ما تكلم فيهم من ضعف نسبي أو تدليس أو اختلاط.
- وظهر من خلال البحث تنبيهات ابن حجر في الكشف عن صناعة البخاري في التعليق والمتابعات، ومنهجه في قوله:(قال لنا فلان) وقوله(وقال فلان) (قال فلان).
- أن صحة الإسناد عند البخاري مقدمة على علو السند ونزوله.
- اقتضت الصناعة الحديثية عند الإمام البخاري أن يكرر الحديث فيذكر في كل باب طريقاً من طرق الحديث، وإن قلّت الطرق فإنه يكرره بتعليق إسناده، أو يروي الحديث بالمعنى أو يقطّع مفردات متن الحديث ويجعل لكل مفردة باباً.
- وأنّ البخاري إذا روى الحديث عن أكثر من شيخ فإنّ اللّفظ يكون للأخير
- كثيراً ما ينبه الحافظ ابن حجر على لطائف الإسناد كوصف الحديث بالمُسَلْسل أو بالمُدَبَّج، أو غير ذلك.
- وأنّ البخاري يحذف أداة العطف حيث ينقل التفسير.

هذا، وما توفيقي إلا بالله والحمد لله على كل حال

الهوامش:

** جزى الله من ساعدني فيها خيرا.

(1) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت852هـ) هدي الساري"، ص(4) مقدمة "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت." بدون طبعة.

(2) الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (ت241 هـ) "المسند"، مؤسسة قرطبة، مصر، بدون طبعة ولا تاريخ نشر. ج5/ص201.

(3) ابن حجر، فتح الباري ج1/ص11، وحديث عبادة فيه حفيدة يحيى بن الوليد بن عبادة وهو مقبول كما ذكر الحافظ ابن حجر " تقريب التهذيب"، قدم له محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط4، 1992م، وصححه أيضاً أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله، (ت405هـ) "المستدرك على الصحيحين"1/109 تحقيق مصطفى عبد القادر، ط1 1990م، دار الكتب العلمية-بيروت. ووافقه الحافظ الذهبي، والحديث عند الإمام النسائي، أحمد بن شعيب، (ت303هـ) "السنن الصغرى" 25/6، "الجهاد"، باب- من غزا في

سبيل الله ولم ينو، ح٣١١٨، تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، ١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب.

(٤) ابن حجر، "فتح الباري" ١٢١/١٠، والحديث رواه أبو يعلى، أحمد بن علي، (ت٣٠٧هـ)، " مسند أبي يعلى"٤٤٥٥٩/٧،، تحقيق حسين سليم أسد، ط١، ١٩٨٤م، دار المأمون للتراث، دمشق.حدثنا زكريا عن هشيم عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة، الحديث. والغريب أن المحقق حكم على إسناده بالضعف لأجل هشيم، وليس كذلك لأن الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج(ت٢٥٦هـ) "الجامع الصحيح"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي، بيروت، أخرجه من طريق هشيم، في صحيحه، ١٧٢٢/٤، السلام، باب: استحباب رقية المريض، ٤٦ خاص، فلو كان هشيم دلسه لما أخرجه الإمام مسلم من طريقه، والله أعلم.

(٥) ابن حجر "فتح الباري" ٣٠٥/١٠، والحديث رواه أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)، "سنن أبي داود" تحقيق محمد محي الدين،دار الفكر، بيروت.كتاب "اللباس"-باب: الخصة في ذلك، رقم الحديث(٤٠٧٣) ج٥٤/٤.

(٦) ابن حجر، هدي الساري، ص ٥.

(٧) ابن حجر "فتح الباري" ٣٦٩/١.

(٨) المصدر السابق ١٢٥/١.

(٩) المصدر السابق ٤٤٤/٨.

(١٠) قال في أول ذكر له للإمام البخاري: قال البخاري رحمه الله ورضي عنه. المصدر السابق ٨/١، وأما شيوخه فغالباً ما يثني عليهم ومنه: قال شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني. المصدر السابق ٤٨/١، ٢١/١.

(١١) المصدر السابق ٥٣٤/٨.

(١٢) المصدر السابق ٢٩٢/١.

(١٣) المصدر السابق، ٣٩٥/١٠.

(١٤) المصدر السابق ٧٤/١.

(١٥) المصدر السابق ٤٣٦/١، وقد تقدم.

(١٦) المصدر السابق ١٦/١، وقوله "وجهني" لعله سبق قلم، إذ المناسب: وجه واحد، والله أعلم.

(١٧) المصدر السابق ٨/١، وانظر ٢٥٦/١١.

(١٨) المصدر السابق ٣٦/١.

(١٩) المصدر السابق ١١/١.

(٢٠) المصدر السابق ٣٠٢/١٢، وانظر ٢١٦/٤.

(٢١) كما نقل ذلك الحافظ عن بعض الأئمة ابن حجر، "فتح الباري"، ٢٤٢/١.

(٢٢) المصدر السابق ٥٥٠/١.

(٢٣) أنظر كتاب، العلم، باب: قول المحدث حدثنا، "فتح الباري"، ١٤٤، وانظر ٢١٣/١.

(٢٤) المصدر السابق ٥٥٠/١.

(٢٥) المصدر السابق ٢٣٩/١.

(٢٦) المصدر السابق ٤٨٢/١.

(٢٧) المصدر السابق ١٥/١.

(٢٨) المصدر السابق ٨/١.

(٢٩) المصدر السابق ٣٩٥/١٠.

(٣٠) المصدر السابق ١١/١.

(٣١)المصدر السابق ٢/ ٢٨٤.

(٣٢)المصدر السابق ٣٨٠/٥.

(٣٣) المصدر السابق، ٢٤٢/١-٢٤٣.

(٣٤) ابن حجر، "فتح الباري" ٤٢٦/٦.

(٣٥) ابن حجر، "فتح الباري" ٤٦/٧.

(٣٦) المصدر السابق ٤٣٠/٦.

(٣٧) المصدر السابق ١٢٢/٧ وانظر ٣٤٨/١١، ٤٠٨/١٣، ٤٢٢/٩.

(٣٨) المصدر السابق ٩٦/١.

(٣٩) المصدر السابق ٣٠٠/١.

(٤٠) المصدر السابق ٨٩/١.

(٤١) المصدر السابق ٣٠٩/١.

(٤٢) المصدر السابق ٢٥٨/١.

(٤٣) انظر مثلاً، ابن حجر، "فتح الباري"، ١٢٩/١٣.

(٤٤) المصدر السابق ٩٥/١.

(٤٥) المصدر السابق ٩٦/١، وإسرائيل من أتقن الناس في جده. ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٢٧٧/١-٢٧٨.

(٤٦) وقد حدّثنا فضيلة الدكتور وليد العاني رحمة الله عليه أنه استقرأ مَن وصفهم ابن حجر في "التقريب" بالجهالة فما وجد منهم أياً من رواة البخاري.

(٧) أظنه عنى بذلك أبا حاتم السجستاني كما في ترجمة "مدلاج بن عمرو" في ابن أبي حاتم،عبد الرحمن بن محمد، (ت٣٢٧هـ) "الجرح والتعديل"٤٢٨/٨ ط١، دار إحياء التراث العربي–بيروت. ولكن قال الحافظ ابن حجر: لا يريد –أبو حاتم– جهالة العدالة، وإنما يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين. ابن حجر، "لسان الميزان" ١٥/٦.

وقد نبهني على ذلك تعليق للشيخ أبي غدة. اللكنوي، "الرفع والتكميل"، ص٢٥٧.

(٨) ابن حجر، "فتح الباري"، ٥٧٥/١٠، وانظر مثالاً على الجرح: "فتح" ٢٥٣/٨.

(٩) ابن حجر، "فتح الباري"، ٤٣٦/١.

() الذهبي، شمس الدين بن محمد، (٧٤٨هـ) "تذكرة الحفاظ" ٤٠٩/١ ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

(١) ابن حجر، "فتح الباري" ٨٧/١.

(٢) المصدر السابق ١٠/١.

(٣) المصدر السابق ٣٥/٦.

(٤) ابن حجر، "هدي الساري"، ص٣٩٩، وفي "فتح الباري" ٢٥٧/١١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق، ٢١/١.

(٧) المصدر السابق، ٢١/١.

(٨) المصدر السابق ٩٨/١.

(٩) المصدر السابق ٣٢٢/١.

() المصدر السابق ٢١/١

(١) المصدر السابق ١١١/١.

(٢) المصدر السابق، ١١١/١.

(٣) المصدر السابق ٣٧٤/١٠.

(٤) المصدر السابق ٣٧٦/١٠.

(٥) المصدر السابق ١٨/٢.

(٦) المصدر السابق ١٩/٢.

(٧) المصدر السابق /١٠.

(٨) المصدر السابق ١٢١/٢.

(٩) المصدر السابق ١٤٨/٢.

() المصدر السابق ١٤٩/٢.

(١) المصدر السابق ١٥/٢.

(٧٢) المصدر السابق ٢/١٦٥-١٦٦.

(٧٣) المصدر السابق، ١/٨٤.

(٧٤) المصدر السابق ١/٨٤.

(٧٥) المصدر السابق ١/٩٤.

(٧٦) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١/٤٠.

(٧٧) ابن حجر، "فتح الباري"، ١/١٣٨.

(٧٨) المصدر السابق ١٠/٥٣٦.

(٧٩) المصدر السابق ١/٤٨.

(٨٠) المصدر السابق ١/٤٨.

(٨١) المصدر السابق ١/٤٧.

(٨٢) المصدر السابق ١/١٦١.

(٨٣) المصدر السابق ١٠/٥٥٤.

(٨٤) المصدر السابق ١٠/٣٩٠.

(٨٥) المصدر السابق ١/١٠٦.

(٨٦) المصدر السابق ١٠/٥٣٩.

(٨٧) المصدر السابق ١/٢١١.

(٨٨) المصدر السابق ١/٢٠١، ٢٥٨، ٣/٢١٠.

(٨٩) المصدر السابق ١/١٠، وانظر ١٢/١٣، ٣٢.

(٩٠) المصدر السابق ١/٧٥.

(٩١) انظر: السيوطي، جلال الدين(ت٩١١هـ) "تدريب الراوي في شرح تقريب النوواوي" تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٠٠.

(٩٢) ابن حجر، "فتح الباري" ١/٥٣.

(٩٣) المصدر السابق، ١/٨٩.

(٩٤) المصدر السابق ١/٣٠٩.

(٩٥) المصدر السابق ٢/٣٦.

(٩٦) المصدر السابق ١/٩١، ١٠/٥٧٤.

(٩٧) المصدر السابق ١/٢٥٩.

(٩٨) المصدر السابق ١/٢٦١.

(٩٩) المصدر السابق

() المصدر السابق، ٤٠١/٩.

(١) الموضع السابق.

(٢) المصدر السابق، ٣٠٩/١. وانظر: ٢٦٠/١٠.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ٣٠٤/٣.

(٦) المصدر السابق، ١٥/١.

(٧) المصدر السابق ١٦/١.

(٨) المصدر السابق ١٦/١، وانظر ٨٤/١.

(٩) المصدر السابق ٩/١.

() المصدر السابق ١٥/١.

(١) ابن حجر، "هدي الساري" ص ٨، مختصراً.

(٢) ابن حجر،" فتح الباري" ٥٣٩/٨.

(٣) المصدر السابق ٥٣٨/٨.

(٤) المصدر السابق ٤٤٤/٨.

(٥) المصدر السابق ٢٤٢/١٣.

(٦) المصدر السابق ٢٥٦/٧.

(٧) شاكر، أحمد محمد شاكر "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير" مكتبة المعارف، ١٩٩٦م، ص ٦٩.

(٨) هو كساء يُتخذ من الصوف وله حمل ولا علم له وهي من أدون الثياب الغليظة. ابن الأثير، المبارك بن محمد(ت٦٠٦هـ)"النهاية في غريب الحديث والأثر" تحقيق طاهر الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت. بدون طبعة ولا تاريخ نشر. ج١/ص٧٣.

(٩) ابن حجر، "فتح الباري"، ٢٧٧/١٠.

() المصدر السابق ٢٣/١.

(١) أنظر المصدر السابق ٣٩٩/١٠، ٦١٣ وكثير غيرها.

(٢) المصدر السابق ٣٩٩/١٠.